بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

التقرير المالي للبنك

السنة المالية 2015

1-3 نظرة موجزة على الوضعية المالية لسنة 2015[1]

جدول 3-1-1: أرقام رئيسية

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
مجموع الحصيلة	259 700 786	238 270 950	%9
استخدام الأموال الذاتية	%57	%60	%-5
مجموع العائدات	4 141 195	3 989 547	%4
مجموع التكاليف (بما في ذلك الضريبة على الشركات)	3 590 715	3 177 645	%13
النتيجة الصافية	550 481	811 902	%-32
متوسط جاري تدخلات بنك المغرب	35 164 514	55 622 784	%-37
معامل الاستغلال	%63	%55	%14

أبرز أحداث السنة

- مواصلة تعزيز احتياطات الصرف الدولية الصافية [2] التي بلغت 224,6 مليار درهم، حيث تزايدت بنسبة 23,5% مقارنة بسنة 2014، ارتباطا على الخصوص بالتراجع الملموس للعجز التجاري وتحسن الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تقلص عجز السيولة البنكية بما يناهز 24,1 مليار درهم في المتوسط، ارتباطا بالأثر التوسعي للموجودات بالعملات الأجنبية، مما جعل البنك يخفض مبلغ السيولة التي يضخها.
- استمرار تطبيق بنك المغرب لسياسة نقدية تيسيرية.
- تحيين ترجيحات سلة تسعير الدرهم في أبريل 2015، إلى 60% أورو و40% دولار مقابل 80% أورو و20% دولار في السابق، لتعكس بشكل أفضل بنية المبادلات الخارجية، وملاءمة تشكيلة موجودات البنك من العملات الأجنبية مع الترجيحات الجديدة بغية ضمان حيادية خطر الصرف.
- اتخاذ البنك المركزي الأوروبي لتدابير تهم التليين الإضافي للسياسة النقدية من خلال إطلاق برنامج لشراء الأصول، يمتد على سنتين، وتخفيض سعر الفائدة المطبق على تسهيلة الإيداع إلى 0,30-%، مع الإبقاء على سعر فائدته الرئيسي دون تغيير في 0,05%.
- بداية إعادة السياسة النقدية للفدرالي الأمريكي إلى مسارها العادي بشكل تدريجي من خلال رفع أولي، في دجنبر 2015، لسعر الفائدة الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس إلى ما بين 0,25% و0,50%.
- تدهور ظروف الاستثمار بمنطقة الأورو، حيث بلغت نسب مردودية السندات التي تقل مدتها عن 5 سنوات مستوى سلبيا.

1-1-3 الحصيلة

جدول 3-1-2: الحصيلة حسب العمليات

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
منها			
التداول النقدي	205 884 204	191 457 660	%8
عمليات مع الخارج (منها)	-203 000 047	-163 714 498	%24
موجودات وتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية	217 681 494	177 271 038	%23
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	7 663 483	7 417 983	%3
حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف	9 158 425	9 566 096	%-4
عمليات مع الدولة (منها)	3 809 894	2 849 650	%34
الحساب الجاري للخزينة العامة	3 276 541	2 117 412	%55
الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان	-9 685 821	-32 479 412	%-70
ديون على مؤسسات الائتمان المغربية	23 261 213	42 232 212	%-45
ودائع والتزامات تجاه البنوك المغربية	13 575 392	9 752 800	%39

خصوم–أصول

[1] تم التطرق، بمزيد من التفصيل، لتغير بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف، وذلك في الإيضاحات المتعلقة بالقوائم التركيبية، وبغرض التحليل، تم تجميع بعض بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف، في هذا الجزء من التقرير.

[2] تمثل احتياطيات الصرف الصافية من التزامات البنك بالعملات الأجنبية على المدى القصير تجاه غير المقيمين.

مع متم السنة المالية 2015، بلغ **مجموع حصيلة** بنك المغرب **786 700 259 ألف درهم**، مرتفعا بنسبة 9%، مقارنة بالسنة الماضية. ويعزى هذا التغير، على مستوى الأصول، بالأساس إلى التأثير المزدوج لتطور الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية وإلى تدني التسبيقات الممنوحة للبنوك في إطار التقنين النقدي. وعلى مستوى الخصوم، يفسر هذا التغير بتنامي كل من الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة وودائع البنوك المغربية.

وسجل **حجم النقد المتداول**، الذي يعتبر البند الأكثر أهمية من جانب الخصوم بنسبة قدرها 79% بنهاية سنة 2015، ارتفاعا بنسبة 8% في متم السنة مقابل 5% في 2014، ليصل إلى **204 884 205 ألف درهم**. ويعكس هذا التسارع ارتفاع الطلب على الأوراق البنكية خلال 2015، حيث بلغت نسبة النمو الاقتصادي خلال هذه السنة 4,5% مقابل 2,4% في 2014.

وفي سنة 2015، واصلت **العمليات مع الخارج** منحاها التصاعدي المبتدئ منذ 2013، حيث وصلت إلى **203 000 047 ألف درهم**، بزيادة سنوية قدرها 24%. ويعزى هذا التطور بدرجة كبيرة إلى ارتفاع الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية، المكون الرئيسي لهذا المجمّع، بنسبة 24% إلى 009 208 210 ألف درهم، وذلك بموازاة تعزيز احتياطيات الصرف الدولية الصافية. وهو ما يرجع إلى التقلص الملحوظ للعجز التجاري بنسبة 18,6% المرتبط بانخفاض الفاتورة الطاقية والغذائية إلى جانب الدينامية القوية لصادرات الفوسفاط وقطاع السيارات على الخصوص.

رسم بياني 3-1-1 تطور الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية بملايين الدراهم (بما فيها الأوراق البنكية الأجنبية)

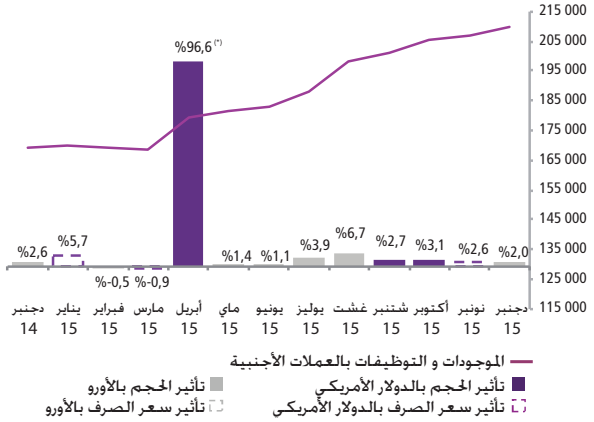

(*) يفسر الارتفاع الملموس لحجم الدولار الأمريكي بتطبيق الترجيحات الجديدة لسلة تسعير الدرهم، حيث تم تعزيز حصة الدولار مقابل الأورو، وأيضا بإصدار المكتب الشريف للفوسفاط لسندات اقتراض بقيمة مليار دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتراضات السندية الدولية للمكتب الشريف للفوسفاط في أبريل 2015 بمبلغ 1 مليار دولار، ساهمت هي الأخرى، وإن بدرجة أقل، في ارتفاع مستوى الموجودات بالعملات الأجنبية. علاوة على ذلك، انتقلت القيمة الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 31 مليار درهم، متزايدة بنسبة 3%.

وبالمقابل وخلال سنة 2015، عرفت الموجودات والتوظيفات بالذهب، وهي مكون آخر للعمليات مع الخارج، انخفاضا بمبلغ 218 974 ألف درهم أو 3% مقابل نموها بنسبة 11% في 2014، نظرا بالخصوص، لتدني سعر أوقية الذهب بنسبة 11% إلى 062,25 1 دولار أمريكي، على أساس سنوي.

من جانب آخر، بلغت **العمليات مع الدولة**، في نهاية 2015، **894 809 3 ألف درهم**، متزايدة بنسبة 34% مقارنة بالسنة الماضية، نتيجة لارتفاع موجودات الحساب الجاري للخزينة بمبلغ 129 159 1 ألف درهم (55+%).

وأدى تعزيز احتياطيات الصرف إلى مواصلة تقلص عجز السيولة البنكية خلال 2015، حيث ظل محدودا في 16,5 مليار درهم، مقابل 40,6 مليار درهم في السنة السابقة، في المتوسط الأسبوعي. وبنهاية دجنبر 2015، انكمش إعادة تمويل البنوك، على أساس سنوي، بنسبة 45% ليصل إلى 23 016 982 ألف درهم.

هكذا، وأخذا بعين الاعتبار أيضا ارتفاع ودائع البنوك بنسبة 39% إلى 13 575 392 ألف درهم، تراجعت **الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان** بنسبة 70% إلى **9 685 821 ألف درهم.**

رسم بياني 3-1-2: بنية متوسط جاري القروض الممنوحة للبنوك

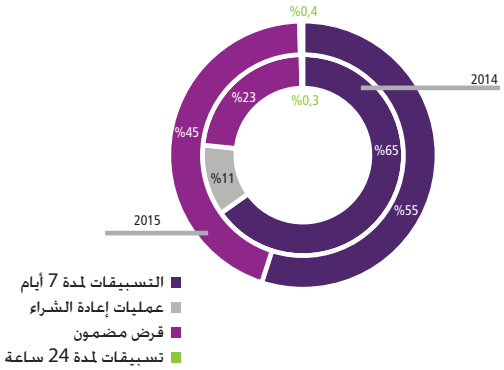

3-1-2 النتيجة

جدول 3-1-3 : النتيجة الصافية للسنة المالية

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
نتيجة عمليات تدبير احتياطيات الصرف	1 044 607	775 119	%35
نتيجة عمليات السياسة النقدية	880 414	1 633 494	%-46
نتيجة العمليات الأخرى	691 814	558 311	%24
نتيجة الأنشطة	2 616 835	2 966 925	%-12
التكاليف العامة للاستغلال	-1 658 233	-1 642 263	%1
النتيجة الإجمالية للاستغلال	958 601	1 324 662	%-28
نتيجة غير جارية	-13 786	34 325	<%-100
ضريبة على النتيجة	-394 335	-547 085	%-28
نتيجة صافية	550 481	811 902	%-32

في سياق يتسم بتعزيز احتياطيات الصرف، وبقاء نسب ربحية سندات الاقتراض في مستويات ضعيفة، إن لم نقل سلبية، بمنطقة الأورو واستمرار تقلص عجز السيولة، تراجعت **نتيجة البنك الصافية** بنسبة 32% لتصل إلى 481 550 **ألف درهم**. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى التراجع الذي شهدته نتيجة عمليات إعداد وتنفيذ السياسة النقدية (080 753- ألف درهم) والذي اعتدل بفضل الارتفاع المتزامن لنتيجة عمليات تدبير احتياطيات الصرف (488 269+ ألف درهم) وتلك الخاصة بعمليات البنك الأخرى (503 133+ ألف درهم).

رسم بياني 3-1-3: بنية العائدات والتكاليف

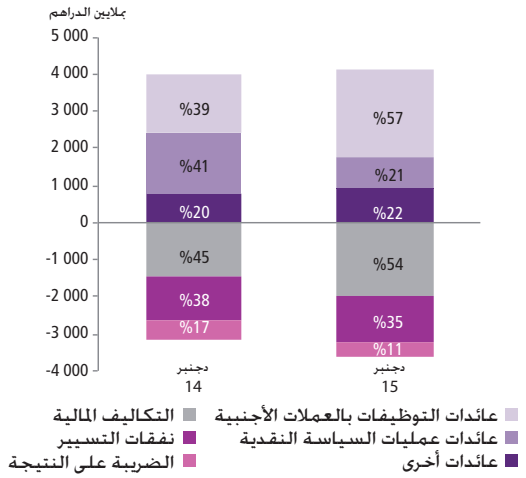

وعلى عكس السنوات المالية السابقة التي اتخذت فيها نتيجة **عمليات تدبير احتياطيات الصرف** منحى تنازليا، بلغت هذه النتيجة، في نهاية سنة 2015، 607 044 1 **ألف درهم**، أي بزيادة قدرها 35% مقارنة بسنة 2014. هكذا، ارتفعت مساهمتها في تكوين نتيجة الأنشطة حيث انتقلت من 26% إلى 40% من سنة إلى أخرى.

ويعزى تحقيق هذا الأداء إلى عاملين رئيسيين: من جهة، ارتفاع التوظيفات في سندات الاقتراض، خاصة في فئة الاستثمار، بفعل تعزيز الموجودات الخارجية بالعملات الأجنبية، ومن جهة أخرى، تحسن شروط التوظيفات بالدولار الذي استفاد منه البنك أكثر مع رفع نسبة الأصول المحررة بهذه العملة من 20% إلى 40% ابتداء من أبريل 2015. وفي هذا السياق، عرف مبلغ عائدات عمليات تدبير احتياطيات الصرف ارتفاعا بأزيد من النصف (53+%) إلى 724 369 2 ألف درهم، منها 865 932 1 ألف درهم برسم الفوائد عن سندات الاقتراض (58+%). وارتفع متوسط نسب ربحية التوظيفات بالعملات الأجنبية بخمس نقط أساس لينتقل، من سنة إلى أخرى، من 0,47% إلى 0,52%.

أما في ما يتصل بالتكاليف المرتبطة بهذه العمليات، فقد ارتفعت بنسبة 71% إلى 118 325 1 ألف درهم، نتيجة بالخصوص، للتوزيع الزمني للمكافآت عن سندات الاستثمار والذي كان أكثر أهمية في 2015 مقارنة بسنة 2014 (758 426+ ألف درهم) بفعل اقتناء سندات بفوائد مرتفعة خلال السنتين المذكورتين.

منذ إلغاء الفائدة على الاحتياطي النقدي، في دجنبر 2013، أصبحت نتيجة **عمليات السياسة النقدية** لا تمثل سوى الفوائد المحصلة برسم تدخلات البنك في السوق النقدية. وفي 2015، سجلت هذه النتيجة انخفاضا جديدا، بنسبة 46% (19-% في 2014) لتصل إلى 414 880 **ألف درهم**. ويعزى هذا التطور إلى تقليص البنك لمتوسط حجم السيولة التي يمنحها للبنوك من 784 622 55 ألف درهم إلى 514 164 35 ألف درهم، في سياق يتميز بتراجع عجز السيولة.

وعلى الخصوص، تراجعت الفوائد المحصلة برسم التسبيقات لمدة 7 أيام بما يفوق النصف إلى 306 483 ألف درهم، ارتباطا بتدني متوسط مبلغها الجاري إلى 232 332 19 ألف درهم في 2015 مقابل 079 266 36 ألف درهم في 2014، وهو ما يفسر بشكل كبير تزايد حدة انخفاض هذه النتيجة بين سنتي 2014 و2015.

وعرفت نتيجة **باقي العمليات**، التي تشمل أساسا العمولات المحصلة برسم الخدمات المقدمة للزبائن ومبيعات دار السكة، ارتفاعا بنسبة 24% لتصل إلى 814 691 **ألف درهم**. وتزايدت مبيعات الوثائق المؤمنة والأوراق البنكية الأجنبية الموجهة للسوق الأجنبي على التوالي بنسبة 14% و18%، ليصل مجموع المداخيل إلى ما يناهز 480 208 ألف درهم.

أما **التكاليف العامة للاستغلال**، والمكونة من التكاليف الخاصة بالموظفين، ومشتريات المواد والأدوات، والمصاريف العامة والمخصصات الصافية للاستخمادات والمؤونات، فقد سجلت نموا متحكما فيه بلغت نسبته 1% لتصل إلى 233 658 1 **ألف درهم**.

رسم بياني 3-1-4: معامل الاستغلال

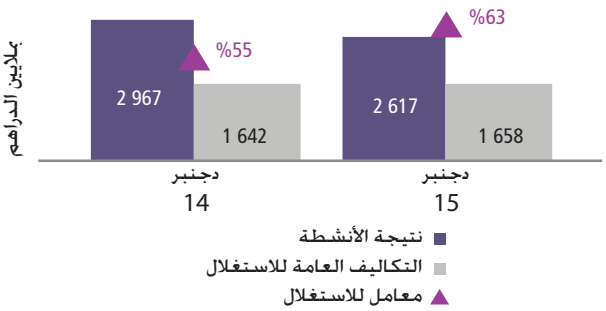

رسم بياني 3-1-5: بنية إنجازات الميزانية حسب مجموعة الوسائل

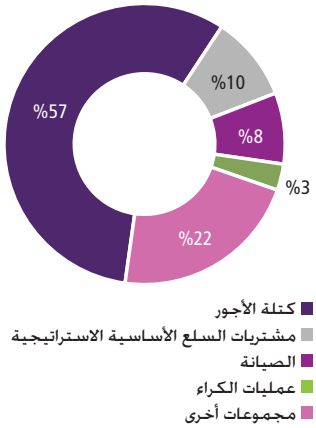

2-3 القوائم التركيبية

1-2-3 الحصيلة (الأصول)

جدول 3-2-1 : الأصول في 31 دجنبر 2015

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2015	2014
موجودات وتوظيفات بالذهب	1	7 473 485	7 692 458
موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية	2	210 208 009	169 578 580
موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية		13 386 160	11 979 318
سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها		193 157 881	153 507 463
موجودات أخرى بالعملات الأجنبية		3 663 968	4 091 798
موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية	3	9 168 578	8 821 380
اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي		1 168 843	1 107 835
موجودات من حقوق السحب الخاصة		7 663 483	7 417 983
اكتتاب لدى صندوق النقد العربي		336 252	295 561
مساعدات مالية للدولة		-	-
تسبيقات تعاقدية		-	-
تسبيقات برسم تسهيلات الصندوق		-	-
مساعدات مالية أخرى		-	-
ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية	4	23 261 213	42 232 212
قيم مستحفظة		-	-
تسبيقات للبنوك		23 016 982	41 852 088
ديون أخرى		244 231	380 124
سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة		-	-
أصول أخرى	5	6 453 419	6 653 282
قيم ثابتة	6	3 136 081	3 293 037
مجموع الأصول		259 700 786	238 270 950

3-2-2 الحصيلة (الخصوم)

جدول 3-2-2 : الخصوم في 31 دجنبر 2015

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2015	2014
أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة	7	205 884 204	191 457 660
- أوراق بنكية متداولة		202 940 760	188 703 752
- قطع نقدية متداولة		2 943 444	2 753 909
التزامات بالذهب والعملات الأجنبية	8	6 767 584	5 260 598
- التزامات بالذهب		-	-
- التزامات بالعملات الأجنبية		6 767 584	5 260 598
التزامات بالدرهم القابل للتحويل	9	217 586	196 194
- التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية		208 220	190 971
- التزامات أخرى		9 366	5 222
ودائع والتزامات بالدرهم	10	23 165 311	16 947 983
الحساب الجاري للخزينة العامة		3 276 541	2 117 412
ودائع والتزامات بالدرهم تجاه البنوك المغربية		13 575 392	9 752 800
-حسابات جارية		13 575 392	9 752 800
-حسابات استرجاع السيولة		-	-
-حسابات تسهيلات الودائع		-	-
- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية		2 571 885	2 461 356
- حسابات أخرى		3 741 493	2 616 415
خصوم أخرى	11	9 876 385	10 707 436
مخصصات حقوق السحب الخاصة	3	7 706 430	7 355 033
رساميل ذاتية ومثيلاتها (منها)	12	5 532 805	5 534 143
- رأس المال		500 000	500 000
- احتياطيات		5 001 340	5 001 340
- مرحل من جديد		25 066	24 164
نتيجة صافية للسنة المالية		550 481	811 902
مجموع الخصوم		259 700 786	238 270 950

3-2-3 خارج الحصيلة

جدول 3-2-3 : خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2015

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2015	2014
عمليات الصرف بالناجز		-	-
العملات المتوقع تسليمها بالناجز		-	-
الدراهم المتوقع تحصيلها بالناجز			
عمليات الصرف لأجل		-	-
العملات المتوقع تحصيلها لأجل		-	-
العملات المتوقع تسليمها لأجل			
عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية	13	5 820 953	1 971 243
عمليات الصرف عمليات المفاضلة	13		
العملات الأجنبية المتوقع تحصيلها		80 714	307 325
العملات الأجنبية المتوقع تسليمها		80 669	306 441
تعديل العملات خارج الحصيلة		-	-
التزامات على المنتجات المالية المشتقة		-	-
التزامات على السندات	14		
سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة		17 604 798	22 546 127
سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها		15 425 600	11 225 200
ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة		6 633 500	19 541 768
تسبيقات من المتوقع منحها		-	23 002 063
سندات أجنبية متوقع تحصيلها		12 868 068	1 096 900
سندات أجنبية متوقع تسليمها		8 460 222	1 799 438
التزامات أخرى	15		
ضمانات محصلة على الصفقات		53 158	49 786
التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين		736 090	835 443
التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين		39 673	63 665
التزامات أخرى ممنوحة		1 000	1 000

4-2-3 حساب العائدات والتكاليف

جدول 3-2-4 : حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2015

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2015	2014
العائدات		4 141 195	3 989 547
فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية	16	1 981 270	1 266 372
فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها	17	880 708	1 633 494
فوائد محصلة أخرى	18	9 977	8 439
عمولات محصلة	19	613 598	481 431
عائدات مالية أخرى	20	115 263	70 025
مبيعات السلع والخدمات المنتجة	21	205 819	200 264
عائدات مختلفة	22	37 326	40 422
عمليات سحوبات على الاستخمادات		-	-
مؤونات مسترجعة	23	293 809	232 348
عائدات غير جارية	24	3 426	56 752
التكاليف		3 590 715	3 177 645
فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية	25	5 316	7 380
فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم	26	166 054	170 102
عمولات ممنوحة	27	17 104	13 115
تكاليف مالية أخرى	28	958 008	475 480
تكاليف خاصة بالموظفين	29	726 640	720 808
شراء المواد والأدوات	30	208 112	187 389
تكاليف خارجية أخرى	31	307 245	301 768
مخصصات للاستخمادات والمؤونات	32	795 989	737 440
تكاليف غير جارية	33	11 911	17 077
ضريبة على النتيجة	34	394 335	547 085
نتيجة صافية		**550 481**	**811 902**

3-2-5 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم

3-2-5-1 الإطار القانوني

يتم إعداد القوائم التركيبية لبنك المغرب وتقديمها طبقا للمخطط المحاسبي للبنك الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

ويطبق البنك الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات في ما يخص تقييم المخزون والأصول الثابتة المجسدة وغيرها. في حين يطبق تقييمات محددة بالنسبة لجميع عملياته الخاصة.

وتضم القوائم التركيبية، كما هي واردة في المادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وخارج الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان المعلومات التكميلية.

3-2-5-2 طرق التقييم

عمليات الصرف

يقصد بعمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز ولأجل، سواء كانت للحساب الخاص لبنك المغرب أو في إطار الوساطة مع البنوك. وتُدرج هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام، ثم تُسجل في حسابات الحصيلة بتاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف المعمول بها عند اختتام السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف المدرجة في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة. وتحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى لهذا الحساب في 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب، وهو المستوى الذي يجب أن يبقى عليه رصيد هذا الحساب. كما تضع آلية لوضع مخصصات أو للاقتطاع منه في حالة وجود نقص أو فائض عن الحد الأدنى المطلوب. ولا يترتب عن آلية إعادة التقييم هذه أي أثر ضريبي.

يتم تحويل العائدات والتكاليف بالعملات الأجنبية حسب سعر الصرف المطبق في تاريخ العملية.

السندات

تُصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطيات الصرف، حسب الغرض من حيازتها، ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف أو الاستثمار.

محفظة المعاملات : تتكون من السندات المشتراة منذ البداية بغرض إعادة بيعها في أجل قصير لا يتجاوز ستة أشهر. ويتم تقييدها حسب سعر شرائها، مع احتساب المصاريف، وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة. وتدرج فوائض ونواقص القيمة الناجمة عن التقييم الشهري لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة.

حتى متم سنة 2015، لا يملك بنك المغرب في محفظته أي سند معاملات.

محفظة التوظيف : تتكون من السندات غير تلك المصنفة كسندات معاملات أو استثمارات. ويشتريها البنك بغرض الاحتفاظ بها لمدة تتجاوز ستة أشهر دون نية حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية :

- تسجل الإدراجات في المحفظة على مستوى الحصيلة حسب سعر الشراء، دون احتساب مصاريف الشراء، وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة ؛
- لا يتم استخماد الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة مدة حيازة هذه السندات ؛
- ينتج عن نواقص القيمة غير المحققة الناجمة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق تكوينُ مؤونات لنقصان القيمة بشكل أسبوعي. بالمقابل، لا تُدرج في الحسابات فوائض القيمة غير المحققة.

ويجدر التذكير أنه بدءا من شهر أكتوبر 2008، أحدث البنك فئة فرعية لسندات التوظيف الخاصة به، وذلك قصد إدراج سندات التوظيف ذات الفوائد المحتسبة مسبقا. ويتم تقييد هذه السندات حسب سعر شرائها، مع احتساب الفوائد. ويتم توزيع الفوائد المحتسبة مسبقا طيلة مدة السندات وتقييدها في حسابات العائدات عند نهاية كل شهر.

محفظة الاستثمار : تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها محاسبيا حسب القواعد التالية:

- يتم تقييدها حسب سعر شرائها، دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة ؛
- لا يتم تقييد فوائض القيمة المتعلقة بهذه السندات ؛
- لا يتم تقييد نواقص القيمة إلا عندما يفترض البنك أن السند المتراجعة قيمته قد يتم إعادة بيعه خلال السنة المالية المقبلة وعند احتمال تخلف جهة الإصدار عن الأداء.

• يتم استخماد الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بشكل ثابت طيلة المدة المتبقية للسندات.

إلى حدود 31 دجنبر 2015، لم يتم تسجيل أي مؤونة لهذه المحفظة.

موجودات أخرى بالعملات الأجنبية

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي يتم تفويض تدبيرها للبنك الدولي في إطار عقود التوكيل.

وتُقيَّد هذه السندات حسب قيمتها السوقية. ففي البداية، يتم تقييدها حسب سعر الشراء، وتقيد فوائض ونواقص القيمة مع نهاية كل شهر في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة، وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات في نهاية الشهر، بعد افتحاصها والإبلاغ بها قانونا من طرف الوكلاء المفوضين بالتدبير.

الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة

تقيد الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها. وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها، ناقص الاستخمادات المتراكمة.

ويتم استخماد الأصول الثابتة، بما في ذلك النفقات الكمالية بطريقة ثابتة حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الاستخماد المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخماد المعتمدة، حسب طبيعة كل أصل ثابت، في ما يلي:

جدول 3-2-5 : آجال استخماد الأصول الثابتة

المباني	20 سنة
الاستصلاح والتهيئة والتجهيز	5 سنوات
معدات دار السكة	10 سنوات
معدات المكاتب والمعدات والبرامج المعلوماتية والعربات والمعدات الأخرى	5 سنوات
أثاث مكتبي	10سنوات

الأصول الثابتة المالية

تقيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها الصافية المكونة من كلفة الشراء ناقص المؤونات المكونة في تاريخ حصر الحسابات. أما المساهمات الأجنبية، فيتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية.

ويتم تقييم المؤونات عن نقصان قيمة هذه السندات غير المتداولة في البورصة مع نهاية السنة المالية وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية الأخيرة المتاحة.

المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي :

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك؛
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية (الأوراق والمداد والقوالب)؛
- المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة والأوراق البنكية الموجهة للتصدير)؛
- والقطع النقدية التذكارية.

وتُقيد المواد والأدوات القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمن الشراء، مع اقتطاع، عند الضرورة، المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات.

وتدرج المواد الأولية في الحصيلة حسب تكلفتها، التي تتكون من سعر الشراء مع إضافة المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد، وعند الضرورة، اقتطاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمتها.

وتقيد المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع في الحصيلة بتكلفة إنتاجها، مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.

3-5-2-3 منظومة تدبير المخاطر المالية

وصف المخاطر

تتجلى المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك في إطار تدبير احتياطيات الصرف في ما يلي:

- **خطر الائتمان**، ويقصد به:
  - من جهة، خطر عدم الأداء (خطر الطرف المقابل)، ويقصد به خطر الخسارة الاقتصادية الناجمة عن عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته.
  - ومن جهة أخرى، خطر تدني الجدارة الائتمانية، ويعني خطر تخفيض التصنيف من طرف إحدى وكالات التصنيف أو مجموعة منها.

- **خطر السوق**، ويقصد به خطر التعرض للخسارة نتيجة تطور غير ملائم لعوامل السوق. ويشمل هذا الخطر، من ضمن ما يشمل، المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الفائدة أو أسعار الصرف.

- **وخطر السيولة** الذي يمثل احتمال عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات، حتى من خلال تعبئة الأصول أو على الأقل بخسارة هامة في الرأسمال.

في هذا الإطار، تحدد توجيهات عامة لسياسة التوظيف إطار تدبير المخاطر التي يتعرض لها البنك وتبين قواعدها. هكذا، تنص التعليمة المتعلقة بتدبير احتياطيات الصرف بشكل رسمي على الأهداف من حيازة وتدبير احتياطيات الصرف، ومبادئ التوظيف، وتوزيع احتياطيات الصرف والتوظيفات بالعملات الأجنبية، إلى جانب كل ما يتصل بالاستثمار. إضافة إلى ذلك، يحدد إطار تدبير المخاطر معايير القبول بالنسبة لجهات الإصدار والأطراف المقابلة، وقواعد تمركز المخاطر وكذا الحدود التي يجب احترامها وآجال استحقاق التوظيف المسموح بها.

إطار الحكامة

يرتكز تنفيذ منظومة تدبير المخاطر على إطار حكامة يتمحور حول ثلاث لجان رئيسية:

- **اللجنة النقدية والمالية:** تصادق على استراتيجية تدبير احتياطيات الصرف، وعلى التوجهات الخاصة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي للأصول. كما تصادق على الحدود المخولة للأطراف المقابلة البنكية.
- **لجنة الاستثمار:** تتمثل اختصاصاتها الرئيسية في تنفيذ سياسة التوظيف التي حددها مجلس البنك، وفي تقديم اقتراح للجنة النقدية والمالية بشأن استراتيجية التدبير وتتبع تطبيقها.
- **لجنة المخاطر:** تقدم اقتراحات بشأن التخصيص الاستراتيجي للأصول والمؤشرات المرجعية وكذا التعليمات الصادرة حول الاستثمار، كما تصادق على قائمة الجهات المصدرة والأطراف المقابلة والحدود الخاصة بها. وتتولى أيضا دراسة الانحرافات مقارنة بقواعد التدبير وتقترح التدابير والإجراءات الواجب اتخاذها.

ومن الناحية التشغيلية، تخضع جميع تعرضات البنك بالعملات الأجنبية لمراقبة وإشراف يوميا، بغية تحقيق المطابقة مع أحكام التعليمة المتعلقة بالاستثمار. ويتم إنجاز التتبع من خلال أنظمة معلومات البنك التي تمكن من مركزة جميع الوضعيات والتحقق من مطابقتها للقواعد المفروضة.

في هذا الإطار، يتم إعداد دراسات وتقارير وموافاة الأطراف المعنية بها من أجل إخبارها باستمرار بتعرضات البنك في الأسواق المالية الدولية.

ويتم توجيه إشعار بشأن عدم احترام القواعد بغية أخذ القرار بخصوص التدابير الواجب اتخاذها. كما يتم تسجيل هذه المخالفة في التقرير الموجه للجنة النقدية والمالية.

هكذا، يسهر البنك على تتبع المخاطر وعمليات المراقبة من خلال:

- **التقرير الشهري الخاص بالمخاطر والأداء:** يوجه هذا التقرير للجنة النقدية والمالية، ويعطي نظرة شاملة حول التعرضات من حيث خطر السوق والائتمان؛
- **التقرير الخاص بالمخاطر والأداء:** يتم إعداده يوميا، ويقدم بطريقة موجزة، التعرضات حسب شريحة الاحتياطيات وحسب جهات الإصدار وكذا مؤشرات المخاطر والأداء (القيمة المعرضة للخطر، ومدة الاستحقاق وخطر الصرف)؛
- **التقرير الخاص بتتبع التعليمة المتعلقة بالاستثمار:** يمكن من إنجاز مراقبة يومية لاحترام الحدود الواردة في التعليمة المتعلقة بالاستثمار. ويتضمن أيضا مراقبة احترام التخصيص الاستراتيجي المعتمد وحدود المدة حسب شريحة الاحتياطيات؛
- **التقرير المتعلق بتتبع تفويض التدبير:** يتم إعداده أسبوعيا، ويتضمن المؤشرات الرئيسية للمخاطر والأداء وكذا تتبع قواعد التدبير التي يجب على المفوَّض احترامها.
- **جدول مؤشرات خاص بتتبع خطر الائتمان:** يمكن من تتبع خطر الائتمان لدى الدول ذات السيادة والأطراف المقابلة البنكية من خلال بعض المؤشرات من أجل تقييم أفضل لجودة أصول المحفظة والأطراف المقابلة للبنك.

تدبير المخاطر المالية

خطر الائتمان

يتم تدبير خطر الطرف المقابل البنكي من خلال وضع حدود للائتمان توافق التعرض الأقصى الذي تتم مراجعته كل ستة أشهر. ويتم تتبع ومراقبة التعرضات يوميا.

وبغية إنجاز تقييم أفضل لخطر الائتمان بالنسبة لطرف مقابل بنكي ما، أو جهة إصدار، أو على صعيد احتياطيات الصرف، ينص الإطار التشغيلي على مؤشر موجز لقياس هذا الخطر يوافق التصنيف الخاص بخطر الائتمان.

وتتمثل المقاربة في اعتماد تصنيفات وكالات التصنيف الثلاث الرئيسية (S&P وMoody's وFitch)، التي تخصص لها نقط مشفرة بنظام لمعادلة النقطة /التصنيف بالنسبة لكل مستوى من التصنيف. هكذا، يتم حساب متوسط النقطة الذي يمكن من تقييم الخطر سواء أحاديا أو إجماليا.

مخاطر السوق

يتم قياس تعرض البنك لمخاطر السوق من خلال مجموعة من المؤشرات كتلك المتعلقة بمدة الاستحقاق الفعلية للمحافظ والحساسية إزاء التغيرات في أسعار الفائدة وكذا إكراهات التدبير من حيث التعرض التي تم وضعها.

3-2-5-4 إيضاحات حول بنود الحصيلة

إيضاح رقم 1: الموجودات والتوظيفات بالذهب

يتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات بالذهب المودعة بالمغرب لدى ودعاء أجنبيين، وكذا تلك المتعلقة بالتوظيفات بالذهب مع أطراف مقابلة أجنبية. ومنذ نهاية سنة 2006، بدأ تقييم هذه الموجودات وفق سعر السوق. وتدرج الأرباح والخسائر الناجمة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف، وذلك وفقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والتي تم إبرامها بين بنك المغرب والدولة.

جدول 3-2-6 : الموجودات والتوظيفات بالذهب

	2015	2014
ثمن أوقية ذهب بالدرهم[1]	10 522	10 844
الكمية بأوقية الذهب	710 250	709 368
القيمة السوقية [2]	7 473 485	7 692 458
مخزون الذهب (بالطن)	22	22

[1] سعر الذهب بالدولار الأمريكي/بالدرهم المغربي.

[2] بآلاف الدراهم.

وبنهاية السنة المالية 2015، تراجع مقابل قيمة الموجودات والتوظيفات بالذهب بنسبة 3%، نتيجة لتدني قيمة سعر أوقية الذهب بنسبة 11% إلى 1 062,25 دولار أمريكي، والذي اعتدل أثره بفضل ارتفاع سعر الدولار الذي تزايد بنسبة 10% إلى 9,91 درهم.

إيضاح رقم 2: الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية

بموجب المادة 8 من القانون الأساسي لبنك المغرب، يحتفظ بنك المغرب ويدبر احتياطيات الصرف المكونة من الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية. ويتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل. وتتم حيازة هذه الأخيرة على الخصوص في شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وسندات أجنبية.

جدول 3-2-7 : التوزيع حسب نوع التوظيفات

بآلاف الدراهم	2015	الحصة		2014	الحصة	
حسابات تحت الطلب	976 853	%1		1 456 732	%1	
حسابات لأجل	7 745 835	%4		7 891 395	%5	
سندات التوظيف [1]	72 760 557	%34	%91	117 587 160	%69	%90
سندات الاستثمار	120 397 324	%57		35 920 303	%21	
موجودات وتوظيفات أخرى [2]	8 327 440	%4		6 722 989	%4	
المجموع	210 208 009	%100		169 578 580	%100	

[1] بما في ذلك مخصصات انخفاض قيمة السندات

[2] تتضمن الفوائد المستحقة وتفويضات التدبير والأوراق البنكية الأجنبية.

سجلت الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية، التي تشكل البند الأكثر أهمية من جانب الأصول بالنظر إلى تزايد حصتها في الحصيلة إلى 81% عوض 71%، ارتفاع مبلغها بنسبة 24% لتصل إلى 009 208 210 ألف درهم مقابل 580 578 169 ألف درهم بنهاية سنة 2014، وذلك بموازاة تعزيز احتياطيات الصرف.

ولمواجهة هذا التطور ونظرا لتباين السياسات النقدية لكل من البنك المركزي الأوروبي والفدرالي الأمريكي، نصت استراتيجية تدبير الموجودات بالعملات الأجنبية التي توصي بالسلامة أولا، ثم السيولة وأخير المردودية، والمصادق عليها من طرف المجلس في دجنبر 2014، على رفع محفظة الاستثمارات مع تمديد مدة استحقاق التوظيفات وكذا تقليص تأثير أسعار الفائدة السلبية بمنطقة الأورو إلى حده الأدنى. وهو ما نتج عنه نمو قوي لمحفظة «الاستثمار» التي وصلت إلى 324 397 120 ألف درهم وانخفاضا بما يناهز 75% من متوسط جاري التوظيفات النقدية بالأورو.

يتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات بالذهب المودعة بالمغرب لدى ودعاء أجنبيين، وكذا تلك المتعلقة بالتوظيفات بالذهب مع أطراف مقابلة أجنبية. ومنذ نهاية سنة 2006، بدأ تقييم هذه الموجودات وفق سعر السوق. وتدرج الأرباح والخسائر الناجمة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف، وذلك وفقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والتي تم إبرامها بين بنك المغرب والدولة.

جدول 3-2-8 : التوزيع حسب المدة المتبقية [*]

	2015	2014
أقل من أو تساوي سنة	%23	%55
أكثر من سنة	%77	%45
المجموع	%100	%100

[*] المحافظ التي يتم تدبيرها داخليا.

وفي ما يتصل بتوزيعها حسب العملات الأجنبية، تظهر ملاءمة بنية الموجودات والتوظيفات مع الترجيحات الجديدة لسلة تسعيرة الدرهم المحددة في أبريل 2015 من خلال تعزيز وضعية الدولار مقابل الأورو.

إيضاح رقم 3: موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

عرف هذا البند، الذي يتضمن الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، نموا بنسبة 4% ليصل إلى 9 168 578 ألف درهم، ارتباطا على الخصوص بتزايد مقابل قيمة الموجودات من حقوق السحب الخاصة، بفعل ارتفاع سعر الدولار (10+%).

الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

في الأصول

- **الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي:** يمثل الجزء (14,5%) الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي. ويشمل :

جدول 3-2-9 : الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
الأصول			
الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	1 168 843	1 107 835	%6
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	7 663 483	7 417 983	%3
المجموع	**8 832 326**	**8 525 819**	**%4**
الخصوم			
مخصصات حقوق السحب الخاصة	7 706 430	7 355 033	%5
حسابات رقم 1 و2	201 747	184 833	%9
المجموع	**7 908 177**	**7 539 866**	**%5**

- **الجزء القابل للتصرف:** 70,46 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (216 967 ألف درهم) كمساهمة لبنك المغرب بالعملة الأجنبية. ويُحتسب هذا المبلغ، الذي يمكن للمغرب استعماله عند الحاجة، ضمن احتياطيات الصرف لبنك المغرب
- **الشريحة المعبأة:** التي تبلغ 14,70 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (626 201 ألف درهم) وتمثل اكتتاب بنك المغرب بالعملة الوطنية المودع في «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي لدى مؤسستنا.
- **الموجودات من حقوق السحب الخاصة:** تمثل مقابل قيمة موجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في الجانب الدائن، فيتم تسجيل أداء العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة على أساس فصلي وتسديدات اقتراضات المغرب. وقد تعززت هذه الموجودات بشكل كبير في سنة 2014، بفضل اقتناء 320 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بغية استعادة وضعية محايدة تجاه صندوق النقد الدولي. وبنهاية 2015، ارتفع مقابل قيمة الموجودات من حقوق السحب الخاصة بنسبة 3% بفعل ارتفاع سعر الدولار. وتدنت حقوق السحب الخاصة بمقدار 858 933 7 لتصل إلى 300 293 558 وحدة من حقوق السحب الخاصة نتيجة بالخصوص لأداء البنك، في غشت 2015، لعمولة الالتزام المتعلقة بخط الوقاية والسيولة الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي، بمبلغ 700 940 7 وحدة من حقوق السحب الخاصة (أي ما يعادل 536 109 ألف درهم).

ويوجد، على مستوى خصوم الحصيلة، بند مخصصات حقوق السحب الخاصة الذي يوافق قيمة المخصصات الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بالدرهم بصفته دولة عضو. وفي سنة 2009، سُجل في الجانب الدائن لهذا الحساب مبلغ 5,7 مليار درهم، تمثل حصة المغرب من المخصصات العامة والخاصة (475,8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة) الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي لفائدة الدول الأعضاء. ويدفع البنك لصندوق النقد الدولي عمولات فصلية على هذه المخصصات. وبنهاية 2015، ظلت هذه الأخيرة في نفس مستواها المسجل في السنة السابقة، أي 561,42 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة. ويعزى ارتفاع مقابل قيمتها بالدرهم إلى تزايد سعر الدولار، كما هو محدد أعلاه.

الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي

يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع في رأسمال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 37,19 مليون دينار عربي، موزعة بين بنك المغرب والخزينة العامة على النحو التالي:

- 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية، ومودعة في حساب صندوق النقد العربي لدى بنك المغرب. ويبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (895 5 ألف درهم)؛
- 17,56 مليون دينار عربي مكتتبة بالعملة الأجنبية، منها 8,17 مليون دينار عربي مدفوعة من طرف البنك (252 336 ألف درهم).

وتجدر الإشارة إلى أن بنك المغرب قد عمل، في شهر أبريل 2015، على أداء الشريحة الثانية (0,65 مليون دينار عربي) برسم مساهمته في زيادة رأسمال صندوق النقد العربي، والتي من المفترض أن يتم تحريرها من طرف الدول الأعضاء خلال الفترة الخماسية 2014-2018.

- 19,44 مليون دينار عربي، منها 9,11 مليون مكتتبة من طرف بنك المغرب برسم عمليات الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطيات، والتي تمت في سنة 2005 (5,88 مليون دينار عربي) وفي سنة 2013 (3,23 مليون دينار عربي).

إيضاح رقم 4: ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية وفقا للمادة 6 من القانون الأساسي لبنك المغرب.

وفي سنة 2015، قلص بنك المغرب مبلغ تدخلاته في السوق النقدية، ارتباطا بالتراجع الملموس للحاجة إلى السيولة مقارنة بسنة 2014. هكذا، انتقل مبلغ إعادة تمويل البنوك في نهاية السنة من 088 852 41 ألف درهم إلى 982 016 23 ألف درهم، منها 59% برسم القروض المضمونة.

جدول 3-2-10 : بنية الديون على مؤسسات الائتمان

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
عمليات إعادة الشراء	9 516 982	23 002 088	%-59
التسبيقات لمدة 7 أيام	7 000 831	23 002 088	%-70
التسبيقات لمدة 24 ساعة	2 516 151	-	-
عمليات إعادة الشراء	-	-	-
القروض المضمونة	**13 500 000**	**18 850 000**	**%-28**
المجموع	**23 016 982**	**41 852 088**	**%-45**

وعلى الخصوص، ومن أجل تغطية عجز الخزائن البنكية، قام بنك المغرب، طيلة سنة 2015، بتدخلات في السوق النقدية عن طريق:

- عمليات رئيسية من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات العروض بسعر الفائدة الرئيسي، وتعدّ الأداة الرئيسية لتطبيق السياسة النقدية. ومع نهاية السنة، بلغت هذه التسبيقات 831 000 7 ألف درهم. وأفرز تحليل تطور متوسط حجم التسبيقات الممنوحة في السنة التوجهات التالية:
  - ارتفاع بمبلغ 260 234 1 ألف درهم في الفصل الأول من 2015 مقارنة بالمستوى المسجل في دجنبر 2014، بفعل الأثر التضييقي لعمليات الخزينة؛
  - انكماش بمبلغ 920 298 4 ألف درهم، ما بين الفصل الأول والفصل الثاني من سنة 2015، الذي تميز بإصدار سندي دولي للمكتب الشريف للفوسفاط بمليار دولار؛
  - انخفاض ثاني بمبلغ 848 435 3 ألف درهم في الفصل الثالث من سنة 2015، نتيجة بالخصوص لتسارع وتيرة بيع الأوراق البنكية الأجنبية من طرف البنوك لبنك المغرب خلال فترة العطلة الصيفية ؛
  - وأخيرا، انخفاض ملموس بمبلغ 877 977 8 ألف درهم ما بين الفصلين الأخيرين، بفعل التأثير المزدوج لتراجع حجم النقد المتداول وتعزيز الموجودات بالعملات الأجنبية.

- قروض مضمونة بمبلغ إجمالي قدره 000 500 13 ألف درهم، برسم التجديد الجزئي للعمليات الأربع التي تم إطلاقها في 2014، والتي حان أجل استحقاقها خلال 2015. وتنخرط هذه العمليات في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، الذي تم وضعه في دجنبر 2013، وتمديده لسنتين على الأقل، ابتداء من دجنبر 2015. وتُمنح وفق متوسط سعر الفائدة الرئيسي خلال الفترة قيد الدراسة.
- وتسبيقات ظرفية لمدة 24 ساعة، يتم منحها بسعر الفائدة الرئيسي زائد 100 نقطة أساس. وقد بلغت في نهاية السنة 151 516 2 ألف درهم.

يحق للبنك أيضا، في إطار التنظيم النقدي، اللجوء إلى عمليات مبادلة العملات، التي تُصنف ضمن العمليات الطويلة الأمد، والتدخل في السوق الثانوية لسندات الخزينة.

إيضاح رقم 5: أصول أخرى

يشمل بند الأصول الأخرى، من ضمن ما يشمله، حسابات التحصيل وحسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف موزعة على عدة سنوات وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة وكذا كل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية. وبنهاية سنة 2015، سجل هذا البند تراجعا طفيفا بنسبة 3% إلى 6 453 419 ألف درهم.

إيضاح رقم 6: القيم الثابتة

جدول 3-2-11 : القيم الثابتة

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
قروض ثابتة	712 422	660 152	%8
سندات المساهمة	103 322	73 016	%42
أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة	6 181 211	6 063 447	%2
الأصول الثابتة الإجمالية	**6 996 955**	**6 796 615**	**%3**
الاستخمادات والمخصصات	3 860 874	3 503 578	%10
الأصول الثابتة الصافية	**3 136 081**	**3 293 037**	**%-5**

بنهاية السنة المالية قيد الدراسة، بلغت القيمة الصافية للأصول الثابتة للبنك 3 136 081 ألف درهم، أي 5-% مقارنة بالسنة الماضية، إثر تقييد مخصصات الاستخمادات المتعلقة بسنة 2015 بمبلغ 611 354 ألف درهم.

سندات المساهمة

في 2015، شارك البنك في عملية رفع الرأسمال المنجزة من طرف هيئة القطب المالي للدارالبيضاء، والمصادق عليها من قبل الجمع العام الاستثنائي المنعقد في 18 مارس 2015، بمبلغ 30 000 ألف درهم، لتصل بذلك القيمة الإجمالية لمساهمته في رأسمال هذه الهيئة إلى 50 000 ألف درهم.

كما قام البنك، خلال هذه السنة، بدفع 59 ألف درهم برسم حصته في رأسمال الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية. وتم إحداث هذه الشركة سنة 2015، تطبيقا لمقتضيات المادة 132 من القانون البنكي الجديد عدد 12-103، الذي ينص في المادة 135 « يكون رأس مال الشركة المسيرة في ملكية بنك المغرب ومؤسسات الائتمان المنخرطة في الصناديق المسيرة من طرف الشركة المذكورة.» وتتمثل مهمتها في تدبير صناديق ضمان الودائع البنكية والمساهمة في تسوية صعوبات مؤسسات الائتمان.

جدول 3-2-12 : سندات المساهمة

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
السندات المملوكة في المؤسسات المغربية (منها)	56 824	26 765	>%100
دار الضمان	1 265	1 265	-
الوديع المركزي (ماروك لير)	4 000	4 000	-
هيئة القطب المالي للدارالبيضاء	50 000	20 000	>%100
الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية	59	-	-
السندات المملوكة في المؤسسات المالية الأجنبية	46 499	46 252	%1
يوباك كيراساو Ubac Curaçao	23 228	23 228	-
سويفت Swift	519	519	-
صندوق النقد العربي	5 895	5 648	%4
برنامج تمويل التجارة العربية	16 856	16 856	-
إجمالي سندات المساهمة	103 322	73 016	%42

أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

جدول 3-2-13 : أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

بآلاف الدراهم	المبلغ الاجمالي 2014	الزيادة	الانخفاض	المبلغ الاجمالي 2015
المباني	2 305 538	143 440	-	2 448 978
الأراضي	232 601	-	-	232 601
الاشغال والمباني طور الإنجاز	144 773	8 190	136 755	16 208
الاستصلاح والتهيئة والتجهيز	222 497	12 123	12	234 608
الأثاث، المعدات، العربات والتجهيزات ذات الطابع الاجتماعي	2 360 230	57 229	11 195	2 406 264
الأصول الثابتة غير المجسدة	551 979	87 454	46 426	593 006
أصول أخرى	245 829	4 356	639	249 546
المجموع	6 063 447	312 792	195 028	6 181 211

عند متم سنة 2015، بلغ إجمالي المبلغ الجاري لاستثمارات البنك من الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة 6 181 211 ألف درهم، متزايدا بما قدره 117 764 ألف درهم مقارنة بسنة 2014. ووصل مبلغ الاستثمارات إلى 129 610 ألف درهم، يوزع بالأساس على النحو التالي:

- 34% تتعلق بالاستثمارات التي تنخرط في إطار مشروع البنية التحتية والنظام المعلوماتي، وتهم على الخصوص التخزين الموحد، وإصلاح التطبيق الخاص بقاعة التداول «المكتب الأمامي والخلفي» وكذا شراء خوادم الحاسوب والتراخيص؛

- 21% للاستثمارات المرتبطة بمشاريع الاستغلال وغير الاستغلال، وتهم على الخصوص، تجهيز مركز الاصطياف بمدينة أكادير، وأشغال تهيئة الإدارة المركزية وتوسيع قاعة الطباعة بدار السكة؛
- 19% للاستثمارات المتعلقة بالأشغال والتجهيزات المتكررة، لاسيما اقتناء المعدات المعلوماتية
- ونسبة 8% مخصصة أساسا لتعزيز أنظمة السلامة المعلوماتية.

إيضاح رقم 7: أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة

يمارس بنك المغرب، حسب المادة 5 من قانونه الأساسي، امتياز إصدار الأوراق البنكية والقطع النقدية. ويساوي مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

وفي نهاية 2015، ارتفع التداول النقدي بنسبة 8% إلى 204 884 205 ألف درهم، نظرا لتزايد الطلب على الأوراق النقدية خلال هذه السنة. وعلى أساس شهري، سجل التداول النقدي، وفق توجهه الموسمي، مستويات قياسية، خاصة خلال الفصلين الثالث والرابع من السنة، تزامنا مع العطلة الصيفية وشهر رمضان والأعياد الدينية.

إيضاح رقم 8: الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

تتضمن هذه الالتزامات على الخصوص ودائع البنوك الأجنبية بالعملات. ويعزى ارتفاعها بنسبة 29% إلى 584 767 6 ألف درهم إلى تزايد التزامات البنك بالعملات الأجنبية.

إيضاح رقم 9: الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين.

جدول 3-2-14 : التزامات بالدرهم القابل للتحويل

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية	208 220	190 971	%9
التزامات تجاه البنوك الأجنبية	2 723	5 242	%-48
الحسابات العادية للمؤسسات المالية الدولية	205 497	185 730	%11
التزامات أخرى	9 366	5 222	%79
المجموع	**217 586**	**196 194**	**%11**

ويشكل «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. وبنهاية سنة 2015، بلغت الموجودات في هذا الحساب وكذا في «الحساب رقم 2» لصندوق النقد الدولي، والتي يتم تعديلها سنويا لتأخذ في الاعتبار تطور الدرهم مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، 747 201 ألف درهم.

إيضاح رقم 10: الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند أساسا :

- الحساب الجاري للخزينة العمومية الذي يمسكه بنك المغرب بموجب المادة 12 من قانونه الأساسي. وتؤدى عنه نسب الفائدة حسب الشروط التالية، طبقا للاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب بتاريخ 28 يوليوز 2009 :

جدول 3-2-15 : لودائع والالتزامات بالدرهم

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
الحساب الجاري للخزينة العامة	3 276 541	2 117 412	%55
الحسابات الجارية للبنوك المغربية	13 575 392	9 752 800	%39
عمليات سحب السيولة	-	-	-
تسهيلات الإيداع	-	-	-
ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية	2 571 885	2 461 356	%4
حسابات أخرى	3 741 493	2 616 415	%43
المجموع	**23 165 311**	**16 947 983**	**%37**

- بالنسبة للشريحة التي تقل عن أو تعادل ملياري درهم، يؤدى عنها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص خمسين نقطة أساس؛
- أما الشريحة التي تفوق ملياري درهم ولا تتعدى 3 ملايير درهم، فيطبق عليها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص مائة نقطة أساس؛
- ولا يؤدى أي سعر فائدة عن الشريحة التي تتجاوز 3 ملايير درهم.

- حسابات البنوك المغربية المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي النقدي، المُحدث وفق المادة 25 من القانون الأساسي المذكور، والذي يعادل حده الأدنى الإلزامي 2% من مستحقات البنوك ويجب التقيد به في المتوسط خلال فترة الملاحظة.
- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية، بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي تؤدى عنه نسبة فائدة تعادل تلك الخاصة بالتسبيقات لمدة 7 أيام، ناقص خمسين نقطة أساس؛

وفي سياق وفرة السيولة، قد يتضمن هذا البند أيضا :

- عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام على شكل ودائع بدون ضمانات بناء على طلبات عروض بسعر فائدة رئيسي ناقص خمسين نقطة أساس.
- وتسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة التي تمكن البنوك، بمبادرة منها، من توظيف فائض الخزينة. ويؤدى عن هذه الودائع سعر الفائدة الرئيسي ناقص مائة نقطة أساس.

ويفسَّر تزايد هذا البند بنسبة 37% إلى 23 165 311 ألف درهم، أساسا، بنمو رصيد حساب الخزينة بنسبة 55% إلى 3 276 541 ألف درهم وتزايد موجودات البنوك المغربية بنسبة 39% إلى 13 575 392 ألف درهم.

إيضاح رقم 11: خصوم أخرى

من أبرز مكونات الخصوم الأخرى:

- دائنون مختلفون، ويشمل هذا البند بالأساس الاقتطاعات برسم الضرائب والرسوم، والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة والغير والمساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتغطية الاجتماعية. ويعزى انخفاض هذا البند بنسبة 54%، على الخصوص، إلى أداء البنك لمبلغ 608 333 ألف درهم لفائدة صندوق التعاضدية برسم مساهمة المُشغل الخاصة، على شكل تحويل سنوي بمبلغ 402 83 ألف درهم خلال الفترة 2008-2011.
- حسابات التسوية، التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين فروع البنك، والتكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا، وكذا كل المبالغ الدائنة الموجودة قيد التسوية.
- المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل.
- المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي تمكن من تقييد وجود خسائر وتكاليف مرتبطة بعمليات تم الشروع فيها خلال السنة المالية والتي من المحتمل تحققها. في سنة 2015، بلغت هذه المؤونات 926 133 ألف درهم، إثر تخصيص البنك لمبلغ تكميلي قدره 000 50 ألف درهم لتغطية التزامات الصناديق الاجتماعية، مواصلا بذلك سياسة التمويل التدريجي للشريحة غير المغطاة من الالتزامات الخاصة بالتقاعد، والتي انتقلت من 136 مليون درهم إلى 166 مليون درهم في 2015.
- حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف، الذي تقيد فيه تغيرات مقابلات القيمة الناتجة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب وبالعملات الأجنبية، على أساس متوسط أسعار الصرف في نهاية السنة، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب، والمبرمة ما بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية. وتحدد هذه الاتفاقية كيفيات تطبيق المادة 24 من القانون الأساسي للبنك المتعلقة بالتقييم الدوري للموجودات من الذهب والعملات الأجنبية. وتنص هذه الاتفاقية أيضا أنه في حالة عدم كفاية الرصيد الأدنى المطلوب، يتم تكوين احتياطي لخسائر الصرف يقتطع من الربح الصافي. ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر.

جدول 3-2-16 : خصوم أخرى

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
عمليات أخرى على السندات	1 086	1 086	-
دائنون مختلفون	384 904	845 256	%-54
حسابات التسوية	178 917	202 326	%-12
المستوجبات بعد التحصيل	19 128	7 157	>%100
مؤونات عن المخاطر والتكاليف	133 926	85 516	%57
حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف	9 158 425	9 566 096	%-4
المجموع	**9 876 385**	**10 707 436**	**%-8**

إيضاح رقم 12: رساميل ذاتية ومثيلاتها

بموجب المادة 2 من القانون الأساسي لبنك المغرب، يحدد رأسمال البنك في 500 000 ألف درهم؛ يَكُون الرأسمال بكامله في حوزة الدولة. يمكن أن يُزَاد في رأسمال البنك بمقرر يصدره مجلس البنك، بعد الإنصات إلى مندوب الحكومة، مع مراعاة الموافقة على ذلك بمقتضى نص تنظيمي.

ومن جهته، تم تشكيل الصندوق العام للاحتياطيات، وفقا للمادة 56 من القانون الأساسي لبنك المغرب، باقتطاع نسبة 10% من الربح الصافي إلى حين وصوله إلى مبلغ الرأسمال.

جدول 3-2-17 : رساميل ذاتية

بآلاف الدراهم	2015	2014
الرأسمال	**500 000**	**500 000**
الاحتياطيات	**5 001 340**	**5 001 340**
الصندوق العام للاحتياطيات	500 000	500 000
صندوق الاحتياطيات الخاصة	4 501 340	4 501 340
رساميل ذاتية أخرى	**6 398**	**8 639**
مرحل من جديد	**25 066**	**24 164**
المجموع	**5 532 805**	**5 534 143**

3-2-5-5 إيضاحات حول بنود خارج الحصيلة

يمسك البنك في دفاتره محاسبة خاصة بالالتزامات خارج الحصيلة، تتضمن الالتزامات التي يمنحها البنك أو يتلقاها. وتكون حسابات خارج الحصيلة مدينة إذا ما نفذ الالتزام مع نهاية الأجل أو في حالة تحققه من خلال حركة مدينة في الحصيلة. وتكون دائنة في حالة العكس.

ويتضمن بيان التزامات خارج الحصيلة الالتزامات بالعملات الأجنبية والالتزامات الخاصة بالسندات والالتزامات الأخرى.

إيضاح رقم 13: عمليات الصرف

جدول 3-2-18 : عمليات الصرف

بآلاف الدراهم	2015	2014
عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية	**5 820 953**	**1 971 243**
عمليات الصرف - عمليات المفاضلة		
عملات أجنبية متوقع تحصيلها	80 714	307 325
عملات أجنبية متوقع تسليمها	80 669	306 441

إيضاح رقم 14: التزامات على السندات

تقيد في هذا البند بالأساس السندات التي توصل بها بنك المغرب كضمانة عن مختلف التسبيقات الممنوحة للبنوك (سندات الدين الصادرة أو المضمونة من طرف الدولة، وسندات الدين القابلة للتداول، والديون الخاصة، إلخ).

جدول 3-2-19 : التزامات على السندات

بآلاف الدراهم	2015	2014
سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة	17 604 798	22 546 127
سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها	15 425 600	11 225 200
ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة	6 633 500	19 541 768
تسبيقات من المتوقع منحها	-	23 002 063
سندات أجنبية متوقع تحصيلها	12 868 068	1 096 900
سندات أجنبية متوقع تسليمها	8 460 222	1 799 438

إيضاح رقم 15: التزامات أخرى

جدول 3-2-20 : التزامات أخرى

بآلاف الدراهم	2015	2014
ضمانات محصلة على الصفقات	53 158	49 786
التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين	736 090	835 443
التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين	39 673	63 665
التزامات أخرى ممنوحة	1 000	1 000

3-2-5-6 إيضاحات حول بنود حساب العائدات والتكاليف

إيضاح رقم 16: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

يرتبط هذا البند بشكل كبير بمستويات احتياطيات الصرف وأسعار الفائدة. ويشمل الفوائد التي تفرزها عمليات التوظيف في الذهب، وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية، التي يقوم بها البنك في إطار مهمة تدبير احتياطيات الصرف الموكولة إليه بموجب قانونه الأساسي:

- التوظيفات في سوق السندات (محافظ الاستثمار والتوظيف)؛
- التوظيفات في السوق النقدية الدولية (محفظة الخزينة)؛
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ؛
- قروض سندات الخزينة الأجنبية؛
- وقروض الذهب.

سجلت الفوائد التي أفرزتها توظيفات احتياطيات الصرف بنهاية سنة 2015 ارتفاعا قويا بنسبة 56% لتصل إلى 270 981 1 ألف درهم، واضعة حدا لمنحاها التنازلي الملاحظ منذ عدة سنوات. ويعزى هذا التطور، بدرجة كبيرة، إلى ارتفاع مداخيل التوظيفات في سندات الاقتراض التي بلغت 865 932 1 ألف درهم (58+%)، بفضل تزايد المبالغ الجارية للتوظيفات والظروف الملائمة على مستوى أسعار الفائدة بالدولار. وقد استفاد البنك بشكل كبير من هذه الظروف بفعل تعزيز حصة الدولار داخل الموجودات بالعملات الأجنبية.

ويتضح من خلال التفكيك التحليلي لمداخيل التوظيفات في سندات الاقتراض حسب المحافظ ما يلي:

- ارتفاع هام لفوائد محفظة «الاستثمار» بأزيد من الضعف (107+%) إلى 886 142 1 ألف درهم، ارتباطا باستمرار تعزيز حجم هذه المحفظة خلال 2015، حسب توصيات استراتيجية تدبير احتياطيات الصرف
- وتنامي الفوائد التي تفرزها محفظة «التوظيف» بنسبة 18%، إلى 978 789 ألف درهم، نتيجة بالأساس لتحسن متوسط سعر فائدتها.

وفي القسم النقدي، تدنت الفوائد التي أفرزتها عمليات التوظيف بنسبة 9% نتيجة لتخفيض البنك لمتوسط مبلغها الجاري من أجل تقليص تأثير أسعار الفائدة السلبية بمنطقة الأورو إلى حده الأدنى.

وواصل البنك خلال سنة 2015 تعزيز عمليات إقراض الذهب بالنظر إلى جاذبية أسعار الفائدة على الودائع، حيث ارتفعت الفوائد الخاصة بها بنسبة 82% إلى 560 23 ألف درهم.

جدول 3-2-21 : فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
الفوائد المحصلة			
التوظيفات بالذهب	23 560	12 931	%82
سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها	1 932 865	1 224 427	%58
موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية (*)	14 657	16 506	%-11
ديون على صندوق النقد الدولي	4 079	6 434	%-37
فوائد أخرى	6 109	6 074	%1
المجموع	1 981 270	1 266 372	%56

(*) يشمل الفوائد المؤداة عن التوظيفات النقدية وتلك المحصلة برسم الحسابات الجارية لدى البنوك الأجنبية.

إيضاح رقم 17: فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يتضمن هذا البند الفوائد المحصلة من طرف البنك على التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية (انظر الإيضاح رقم 4 من الحصيلة بالنسبة لشروط أداء الفوائد).

وقد شهدت هذه الفوائد، للسنة الثانية على التوالي، انخفاضا بلغ 46% (23-% في 2014) لتصل إلى 880 708 ألف درهم، ارتباطا بتقليص البنك لمتوسط حجم السيولة التي يضخها، من سنة إلى أخرى، من 55 622 784 ألف درهم إلى 35 164 514 ألف درهم، نظرا لتحسن الخزائن البنكية.

جدول 3-2-22 : الفوائد المحصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
فوائد محصلة (منها)			
تسبيقات لمدة 7 أيام	483 306	1 066 828	%-55
عمليات إعادة الشراء	-	189 039	%-100
تسبيقات لمدة 24 ساعة	5 072	6 588	%-23
قروض مضمونة	392 036	371 040	%6
المجموع	**880 708**	**1 633 494**	**%-46**

وحسب الأداة الرئيسية، سجلت هذه الفوائد :

- تراجعا بمبلغ 522 583 ألف درهم (55-%) برسم التسبيقات لمدة 7 أيام، على إثر تدني متوسط مبلغها الجاري بنسبة 47% (232 332 19 ألف درهم في 2015 مقابل 079 266 36 ألف درهم في 2014)؛
- ارتفاعا طفيفا بمبلغ 996 20 ألف درهم في إطار عمليات القروض المضمونة التي فاق متوسط مبلغها الجاري في 2015 المتوسط المسجل في السنة الماضية، أي 361 687 15 ألف درهم مقابل 056 848 12 ألف درهم
- و تراجعا بمبلغ 039 189 ألف درهم (100%-) برسم عمليات إعادة الشراء، التي لم يلجأ إليها البنك خلال سنة 2015، في إطار إعداد وتطبيق سياسته النقدية.

إيضاح رقم 18: فوائد محصلة أخرى

يضم هذا البند بالأساس الفوائد المستحقة للبنك برسم القروض الممنوحة لمستخدمي البنك. وقد بلغت هذه الفوائد بنهاية السنة 977 9 ألف درهم، أي بزيادة قدرها 18% مقارنة بمستواها المسجل في 2014.

إيضاح رقم 19: عمولات محصلة

يقوم البنك باقتطاع عمولات عن العمليات البنكية التي ينجزها لفائدة زبنائه والمتمثلة على الخصوص في عمليات الصرف ومَرْكزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة.

وفي سنة 2015، ارتفعت هذه العمولات بنسبة 27%، ارتباطا بتنامي العمولات على عمليات الصرف بنسبة 25% وتلك التي اقتطعها البنك برسم مَرْكزة عمليات المزايدة بنسبة 30%، نتيجة للجوء الهام للخزينة، خلال هذه السنة، إلى السوق الأولية لتمويل عجزها. هكذا، بلغت التمويلات الإجمالية 126,1 مليار درهم، أي بزيادة 60% مقارنة بسنة 2014 التي لم تتجاوز فيها هذه الأخيرة 80 مليار درهم.

جدول 3-2-23 : عمولات محصلة

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
عمولات عن عمليات الصرف	523 655	418 501	%25
تدبير سندات الخزينة	70 386	53 954	%30
عمولات أخرى	19 558	8 975	>%100
المجموع	**613 598**	**481 431**	**%27**

إيضاح رقم 20: عائدات مالية أخرى

ارتفعت العائدات المالية الأخرى، والمكونة أساسا من فوائض القيمة التي أفرزتها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، بنسبة 65% لتصل إلى 263 115 ألف درهم، ارتباطا بما يلي :

- تنامي فوائض القيمة المحققة من عمليات تفويت سندات التوظيف، التي همت خلال سنة 2015 بالأساس السندات بالأورو، بمبلغ 908 19 ألف درهم، وذلك في إطار تطبيق الترجيحات الجديدة لسلة تسعير الدرهم.
- ارتفاع توزيع التخفيضات بمبلغ 065 22 ألف درهم، مع أخذ بعين الاعتبار طبيعة سندات الاستثمار المكونة للمحفظة.

جدول 3-2-24 : عائدات مالية أخرى

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
فوائض القيمة عن تفويت سندات التوظيف	43 709	23 801	%84
توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية	33 918	11 854	>%100
فوائض القيمة عن تفويضات التدبير	31 219	27 465	%14
عائدات أخرى	6 417	6 906	%-7
المجموع	**115 263**	**70 025**	**%65**

إيضاح رقم 21: مبيعات السلع والخدمات المنتجة

يتضمن هذا البند عائدات بيع مختلف السلع التي أنتجها البنك والتي تهم بالخصوص الوثائق المؤمنة، بما فيها جواز السفر البيومتري. ويتم تحديد أسعار بيع هذه السلع استنادا إلى معطيات النظام التحليلي للبنك. وتسجل في هذا البند كذلك، تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع والقطع النقدية التذكارية.

وبنهاية سنة 2015، بلغ رصيد هذا البند 819 205 ألف درهم، مسجلا ارتفاعا طفيفا بمبلغ 555 5 ألف درهم (3+%). وأفرزت مبيعات الوثائق المؤمنة (تشكل جوازات السفر البيومترية 90% منها) والأوراق البنكية الموجهة للخارج ما قدره 721 161 ألف درهم (14+%) و758 46 ألف درهم (18+%) على التوالي. وبالمقابل، تدنت

مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع على العموم بمبلغ 185 11 ألف درهم مقابل ارتفاعها بواقع 416 9 ألف درهم في 2014.

إيضاح رقم 22: عائدات مختلفة

من أهم ما يتضمنه بند العائدات المختلفة مساهمة البنوك في النظام المغربي للأداءات الإجمالية. وقد عرف هذا البند تراجعا طفيفا بمبلغ 095 3 ألف درهم في 2015 ليصل إلى 326 37 ألف درهم.

إيضاح رقم 23: مؤونات مسترجعة

خلال 2015، بلغت عمليات استرجاع المؤونات 809 293 ألف درهم وهمّت بالخصوص تلك التي تم تكوينها برسم تدني قيمة سندات التوظيفات الأجنبية (انظر الجدول 3-2-30 في الإيضاح رقم 32 في حساب العائدات والتكاليف).

إيضاح رقم 24: عائدات غير جارية

يتضمن هذا البند العائدات الاستثنائية غير المتكررة والتي تكتسي أهمية سواء كقيمة مطلقة أو كقيمة نسبية.

وفي سنة 2015، بلغت العائدات غير الجارية 426 3 ألف درهم فقط مقابل 752 56 ألف درهم في 2014، حيث سجل هذا البند خلال هذه السنة (2014) عائدا استثنائيا بمبلغ 341 53 ألف درهم توافق رصيد أحد حسابات الخصوم بالعملات الأجنبية المتقادم.

إيضاح رقم 25: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

تراجعت هذه الفوائد بنسبة 28% لتصل إلى 316 5 ألف درهم، نتيجة على الخصوص لتدني العمولات التي يدفعها البنك فصليا على مخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بصفته بلدا عضوا (انظر الإيضاح رقم 3 في الحصيلة)، على إثر انخفاض أسعار الفائدة المطبقة على حقوق السحب الخاصة.

إيضاح رقم 26: فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم

يشمل هذا البند الفوائد الممنوحة من طرف البنك، خاصة على موجودات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحساب الجاري للخزينة العامة (بالنسبة لشروط أداء الفوائد، انظر الإيضاح رقم 10 في الحصيلة).

وكان هذا البند يتضمن أيضا الفوائد عن الاحتياطي النقدي التي ألغيت ابتداء من 19 دجنبر 2013.

يمكن لهذا البند أن يتضمن أيضا، في حالة وفرة السيولة، الفوائدَ التي يمنحها البنك في إطار عمليات امتصاص السيولة، وتسهيلات الإيداع وعمليات مبادلة الدرهم بالعملات الأجنبية.

وباعتبار متوسط مبلغ جاري بفائدة شبه مستقر (1-%)، من سنة إلى أخرى، بلغت الفوائد الممنوحة للخزينة 52 003 ألف درهم (23-%)، بفعل تخفيض سعر الفائدة الرئيسي مرتين في 2014.

جدول 3-2-25 : فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
فوائد ممنوحة			
حسابات الاحتياطي النقدي	-	-	-
حسابات أخرى (منها)	151 625	145 607	%4
الحساب الجاري للخزينة العامة	52 003	67 119	%-23
المجموع	**166 054**	**170 102**	**%-2**

إيضاح رقم 27: عمولات ممنوحة

تؤدى هذه العمولات مقابل الخدمات المالية المقدمة للبنك. وقد بلغت 104 17 ألف درهم في 2015، وتشمل، من بين ما تشمل، تكاليف حفظ تفويضات التدبير (311 3 ألف درهم)، وتكاليف حفظ السندات المغربية (907 2 ألف درهم) والسندات الأجنبية (922 9 ألف درهم) التي تزايدت بنسبة 67%، نتيجة لارتفاع التوظيفات في سندات الاقتراض.

إيضاح رقم 28: تكاليف مالية أخرى

يغطي هذا البند الخسائر التي سُجلت على العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية، منها على الخصوص، نواقص القيمة عن تفويت سندات التوظيف (نظرا لطبيعة السندات التي تكون المحفظة) والتوزيع الزمني لمكافآت سندات الاستثمار.

وبلغت هذه التكاليف 008 958 ألف درهم (101+%) ارتباطا بتزايد التوزيعات الزمنية للمكافآت والناجمة عن اقتناء سندات بعائدات اسمية تفوق تلك المطبقة في السوق خلال 2014 و2015.

جدول 3-2-26 : تكاليف مالية أخرى

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
نواقص القيمة الخاصة بتفويت سندات التوظيف	381 256	339 465	%12
التوزيع الزمني للمكافآت على السندات الأجنبية	546 955	120 197	>%100
نواقص القيمة على تفويضات التدبير	18 186	11 145	%63
تكاليف أخرى	11 612	4 674	>%100
المجموع	**958 008**	**475 480**	**>%100**

إيضاح رقم 29: تكاليف خاصة بالموظفين

يتضمن هذا البند أساسا أجور ورواتب مستخدمي البنك، والتعويضات والمكافآت المدفوعة لهم، وكذا مساهمات المُشَغِّل الأساسية والتكميلية في صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب والمساهمات في صندوق التعاضدية، إلى جانب مختلف أقساط التأمين للمستخدمين وتكاليف التكوين المهني.

وبلغت تكاليف الموظفين 640 726 ألف درهم، حيث سجلت تزايدا محدودا في 1% مقارنة بسنة 2014. وهو ما يعزى بالأساس للارتفاع المتحكم فيه لكتلة الأجور، تماشيا مع الهدف المحدد من طرف البنك منذ خمس سنوات والمتمثل في الحد من نمو هذا البند في حوالي 3%.

جدول 3-2-27 : تكاليف خاصة بالموظفين

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
رواتب المستخدمين والتحملات الاجتماعية	705 680	699 217	%1
تكاليف التكوين	6 046	6 934	%-13
تحملات أخرى	14 914	14 657	%2
المجموع	726 640	720 808	%1

إيضاح رقم 30: شراء المواد والأدوات

تستخدم المواد الأولية (الأوراق والمداد والقوالب النقدية والشرائح الإلكترونية والمعادن النفيسة) في صناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية، والوثائق المؤمنة، والقطع النقدية التذكارية. وتقيد في هذا البند أيضا، تغيرات مخزون المواد الأولية واللوازم وكذا التخفيضات والتنزيلات والتعويضات الممنوحة للبنك من طرف مورديه على المشتريات التي يقوم بها.

ويعزى تزايد هذا البند بنسبة 11% إلى 112 208 ألف درهم إلى التأثير المزدوج لكل من :

- ارتفاع تغير مخزون المواد الأولية واللوازم إلى 781 34 ألف درهم مقابل انخفاضه بمبلغ 161 56 ألف درهم في السنة الماضية، ارتباطا بتدني مستوى هذه المخزونات في 2015
- وتراجع تكاليف شراء المواد والأدوات بنسبة 29%، نتيجة بالخصوص لتأجيل تنفيذ بعض الصفقات المتعلقة بالمواد الأولية الخاصة بإنتاج العملة الوطنية والوثائق المؤمنة إلى سنة 2016.

جدول 3-2-28 : شراء المواد والأدوات

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
مشتريات المواد الأولية	157 924	146 306	%8
مشتريات المواد والأدوات القابلة للاستهلاك	26 684	22 397	%19
مشتريات أخرى	23 503	18 685	%26
المجموع	208 112	187 389	%11

إيضاح رقم 31: تكاليف خارجية أخرى

في هذا البند، يتم تسجيل المصاريف العامة والنفقات الجارية للبنك والتي تتعلق على الخصوص بصيانة العتاد المعلوماتي وصيانة العقارات وبالإيجار واستهلاك الماء والكهرباء، وكذا الهبات والدعومات ومختلف الضرائب والرسوم.

ويفسر ارتفاع هذه التكاليف في 2015 بنسبة 2% إلى 245 307 ألف درهم، بالأساس، بتزايد تكاليف صيانة أنظمة المعلومات وتعميم العقود الخاصة بتفويض صيانة المباني على مستوى جميع مقرات البنك لمتعهدين خارجيين.

إيضاح رقم 32: مخصصات للاستخمادات والمؤونات

مخصصات للاستخمادات

جدول 3-2-29 : مخصصات للاستخمادات

بآلاف الدراهم	2015	2014
مخصصات عن استخمادات الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة	**354 611**	**369 766**
المباني(*)	115 255	116 859
الأثاث والمعدات	173 630	174 581
أصول ثابتة أخرى مجسدة	48	43
أصول ثابتة غير مجسدة	65 678	78 283
مخصصات عن استخمادات التكاليف الأخرى مرحلة على عدة سنوات	**5 490**	**5 905**
مخصصات عن استخمادات السنوات السابقة	**10 844**	**8 550**
المجموع	**370 944**	**384 220**

(*) بما في ذلك أشغال الاستصلاح والتهيئة والتجهيز.

مخصصات للمؤونات

جدول 3-2-30 : المؤونات

بآلاف الدراهم	المبلغ الجاري 2014/12/31	المخصصات	عمليات استعادة	تغيرات أخرى	المبلغ الجاري 2015/12/31
مؤونات عن نقصان القيمة					
سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها	344 418	353 903	276 563	-46	421 711
قيم ومخزونات مختلفة	6 509	8 915	6 509		8 915
سندات مساهمة مغربية	6 000	3 300			9 300
سندات مساهمة أجنبية					
مؤونات أخرى	3 458	295	515		3 238
مؤونات عن المخاطر والتحملات المسجلة ضمن الخصوم					
مؤونات عن المخاطر والتحملات	85 128	58 632	10 222		133 538
مؤونات أخرى	389				389
المجموع		**425 044**	**293 809**		

بالنسبة لشروط تشكيل واستعادة المؤونات، انظر جزء «طرق التقييم» والإيضاح رقم 11 للحصيلة.

إيضاح رقم 33: تكاليف غير جارية

بلغ مجموع التكاليف غير الجارية 911 11 ألف درهم، وتتضمن بالأساس مبلغ المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة عن الأرباح، والتي يتم حسابها على أساس 2% من النتيجة الصافية للبنك برسم سنة 2015 (234 11 ألف درهم).

إيضاح رقم 34: الضريبة على النتيجة

تم تحديد سعر الضريبة في 37% طبقا للمادة 19 من المدونة العامة للضرائب؛ وهو مستوى نسبة الضريبة القانونية المفروضة على مؤسسات الائتمان.

رسم بياني 3-2-1: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية (بملايين الدراهم)

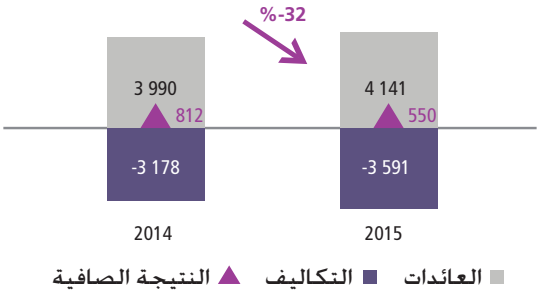

3-3 التقرير العام لمراقب الحسابات

(تعتبر هذه الترجمة ترجمةً حرةً للنص الأصلي بالفرنسية عرضها الإخبار فقط)

بنك المغرب
التقرير العام لمراقب الحسابات عن السنة المالية
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2015

طبقا للمهمة الموكلة إلينا من طرف مجلس البنك، قمنا بمراجعة وتدقيق القوائم التركيبية **لبنك المغرب** للسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2015 و المرفقة بهذا التقرير و التي تتضمن الحصيلة و حساب العائدات و التكاليف و قائمة المعلومات التكميلية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية بهذا التاريخ. و طبقاً لهذه القوائم التركيبية تم تسجيل مبلغ للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 805 532 5 الف درهم مغربي وربح صافي بمبلغ 481 550 الف درهم مغربي خلال السنة المالية 2015.

مسؤولية إدارة البنك :

تعتبر إدارة البنك مسؤولة عن الإعداد و العرض السليم لهذه القوائم التركيبية وذلك طبقاً للمعايير المحاسبية الجاري بها العمل في المغرب. و تشمل هذه المسؤولية تهيئة و إقامة و متابعة أنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد و عرض قوائم تركيبية لا تحتوي على أي خلل ملموس، و كذلك حصر تقديرات محاسبية معقولة مع اعتبار الظرفية.

مسؤولية مراقب الحسابات :

تقتصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه القوائم التركيبية استناداً إلى ما قمنا به من تدقيق للحسابات. و قد قمنا بتدقيق الحسابات وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها في المغرب. و تتطلب منا هذه المعايير الاحترام للقوانين الأخلاقية و التخطيط و الإنجاز لعملية التدقيق للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية لا تحتوي على أي خلل ملموس.

و يشمل هذا التدقيق القيام بإجراءات من أجل الحصول على وثائق ذات مصداقية و مؤيدة للمبالغ و المعلومات المعروضة في القوائم التركيبية. و تبقى لمراقب الحسابات حرية اختيار الإجراءات المناسبة و تقييم مخاطر احتواء القوائم على اختلالات ملموسة. و لتقييم هذه المخاطر ، يأخذ المراقب بعين الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية الجاري بها العمل داخل البنك و المتعلقة بإعداد و عرض القوائم التركيبية و ذلك بغرض تحديد إجراءات المراجعة الملائمة، و دون إبداء رأي حول فعاليتها. كما تشمل المراجعة تقييماً لمدى ملائمة المعايير المحاسبية المتبعة و كذا لمدى ملائمة التقديرات التي استندت إليها إدارة البنك، بالإضافة إلى تقييم كيفية عرض القوائم التركيبية بصفة عامة.

ونحن نعتقد بأن العناصر الإثباتية التي تم تجميعها كافية وتشكل أساسا لرأينا.

ابداء الرأي حول القوائم التركيبية :

نقر أن القوائم التركيبية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة عمليات البنك خلال السنة المالية المنتهية و كذلك عن الوضعية المالية والذمة المالية لبنك المغرب في 31 دجنبر 2015 و ذلك طبقاً للمعايير المحاسبية المتفق عليها بالمغرب.

ودون إعادة النظر في الرأي المعبر عنه أعلاه، نحيطكم علما بأنه تم اعتماد المبادئ المفصلة في القائمة (A1) من قائمة المعلومات التكميلية، قصد تقييم الممتلكات والتعهدات من الذهب والعملات الاجنبية.

التحقيقات و المعلومات الخاصة:

و قد تحققنا من مطابقة المعلومات التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك مع القوائم التركيبية.

الدار البيضاء، في 22 مارس 2016

مراقب الحسابات
Mazars Audit et Conseil

MAZARS AUDIT ET CONSEIL
101, Bd. Abdelmoumen
20 360 CASABLANCA
Tél. : 0522 423 423 (L.G)
Fax : 0522 423 409

السيد كمال مقداد
شريك مسير

4-3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب، يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه المنعقد في 22 مارس 2016، وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تسيير البنك، صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية وعلى توزيع النتيجة الصافية لسنة 2015.

بنك المغرب

مديرية المالية والاستراتيجية